البرلمان الثوري

تنسيقية تيار الثورة السودانية القومية

(يونيو ٢٠٢٠ م)

أولاً

البرلمان الثوري، لماذا ؟

لأن إستحقاقات الثورة المنتزعة بواسطة التسوية السياسية، إو كما يجري تقزيمها (مطالب!) الثورة السودانية، كثيرةٌ جداً تصل إلي المئات من الإستحقاقات العاجلة المستحقة في كافة القضايا الرئيسية كالعدالة، السلام، هياكل الدولة، الإقتصاد و غيرها، و هي ليست بمطالب نستجديها من أعداء الثورة في ما يسمي بالمجلس السيادي أو زبانيتهم المدنيين!

و قد تراكمت هذه الإستحقاقات لدرجة جعلت أن إدراجها في ما يسمي تشويهاً (بقائمة المطالب!) أمراً شبه مستحيل و قد أدي ذلك إلي تباين عريض في رصدها، تصنيفها و ترتيبها و قد صدرت بيانات عديدة و مازالت- بخصوص ٣٠ يونيو كل منها يحمل حزمةً من هذه المطالب دون الأخري و بترتيب للأولويات متباين لدرجة مخله! فبدت منصات الثورة و كأنها تعزف إنفرادياً كل منها بما يطربه في كرنفالٍ صاخب، و هذا خطير جداً علي يوم ٣٠ يونيو القادم! إذ أن الرافضين لهذا اليوم المهيب و المتخاذلين عنه- أهل المساومة، يلعبون دوراً قذراً في تشتيت الرؤي و (المطالب!) علي نحو يجعل من ٣٠ يونيو يوماً كالنزهة الفوضوية يخرج فيها كل فوج يهتف بمنظوره الخاص أو وفقاً لما ورد في بيانه (المطلبي!)، ثم لتنساق بعدها المسيرات كما جرت العادة نحو نهاياتها الباردة علي شاكلة الإحتفال ، أو الخطاب الميداني التغييبي، أو تسليم مذكرة (مطالب!) لمن لا يملك الحلول في مجلس الوزراء أو لربما لحاكمه الذي يمنعه عن الحلول- مجلس العسكر! و قد تم من قبل تجريب هذا السيناريو عشرات المرات وصلت لحد تسليم مذكرات مفصّلة من أسر الشهداء و لجان المقاومة يداً بيد للمسؤولين و كان أشهرها في ١١ فبرائر ٢٠٢٠ مع العلم التام بأن هذه القضايا مدرجةُ سلفاً في وثيقة ١٧ أغسطس و وردت جميعها في مصفوفة أبريل ٢٠٢٠ علي سبيل الإقرار بها فقط و لم يتم التحرك نحو تحقيقها في أي من المناسبات السابقه و لم نقبض إلا السراب الملون بكاذب الوعود!

و سؤالنا المهم هنا لماذا نكرر أنفسنا و نمدّ (مطالبنا) الف مرّة للعاجز عن تنفيذها أو للخائن المتحكّر علي رأسه أمراً و نهياً !؟ ثم لماذا هي مطالب نرجوها و ليست إستحقاقات ننتزعها؟ و هل أنهم لا يعلمون كنهها و لم ترد في وثيقتهم و مصفوفتهم و دواوين حكمهم و أروقة أحزابهم ؟ هل هي غائبة عن قوي الحرية و التغيير الحاضنه و عن تجمع المهنيين أحد توابعها؟ فكلهم تجمعهم منظوماتهم بشكل متصل و يعلمون كل أوجه القصور و التجاوز و الإخفاق و الفشل! و يعلمون أن السلطة كاملة قد سلموها بإرادتهم للعسكر بل كل القضايا المسماه (بالمطالب!) محبوسةُ هناك! محبوسة في المجلس الأعلي للسلام و في إنتقاء رئيسة قضاء منحازة للمجرمين و في تعيين و توجيه قيادات وزارات الدفاع و الداخلية و أجهزة الأمن و إداراتها العليا و الدنيا، محبوسة في تجيير الإقتصاد لدي شركات الجيش و الأمن و الذهب و إحتكار المنافذ - الموانئ و المطار، محبوسة في التحكم في إدارة الأقاليم عسكرياً، بل في إعاقة و تعطيل جهاز الدولة التشريعي سلطة الشعب و مصدر التشريع و القوانين و مراقب السلطة صاحب القول الفصل!

فتخيلوا تراجيديا أن نحمل (مطالبنا!) بالعدالة و السلام متوجهين نحو رئيس الوزراء - أو رئيسه البرهان! - فهل بمقدور حمدوك اليوم حل المجلس الأعلي للسلام المختطف عسكرياً و إستبداله بمفوضية سلام مدنية ؟ و هل في إستطاعته إجازة قانون وزير العدل و تشكيل مجلسي القضاء و النيابة المنصوص عليهما في الوثيقة مما يلغي تعيين نعمات و الحبر ليتم تعيين رئيس قضاء و نائب عام جدد من خلال المجلسين؟ و هل بمقدوره المصادقة علي ميثاق

روما و إلحاق بقية المجرمين برفيقهم كوشيب الذي طالته الجنائية خارج الحدود بينمارفاقه هنا محميين في فنادق الشراكة في الخرطوم و في قمة القصر!؟ أم بمقدوره إصدار قرارات حاسمة تفضي لأيلولة الشركات و الإستثمارات و مصادر الدخل و الإنتاج و التنقيب جميعها للبنك المركزي و وزارة المالية؟ فالرجل ليس بمقدوره تعيين الولاة المدنيين المستقلين، ناهيك عن العدالة و السلام و الأمن و الإقتصاد! و علي ذلك فقس.

أما أحزاب المساومه فها هي تخرج تباعاً ببيانات رفض و تخوين ل ٣٠ يونيو إستدراراً لمحبة العسكر! و تحتاط من الطوفان بفرية تصحيح المسار و(المطالب!) في دعوة ملتوية لإبقاء الحال علي ما هو عليه (لعبة عسكر و حرامي)، فهذا مخطط دقيق يُحاك بخبث ضد الثورة و عنفوانها القادر علي إيجاد الحل الحاسم- *البرلمان الثوري* و الذي نتمسك به كطوق نجاة للثورة يجندل كل ما ورد أعلاه من مؤامرات و تجاوز متعالي علي حقوق الشعب الثائر المنتصر حتماً.

ثانياً

البرلمان الثوري، يحقق الآتي:

- ضبط و تطبيق الوثيقه الدستوريه-علي علاتها- أولاً و من ثم مراجعتها و تصويبها مع تمليكها للشعب صاحب الكلمة و القرار.

- تحديد صلاحيات هياكل السلطة الإنتقالية و إطلاق الصلاحيات المدنية المحتبسة و تحجيم تغول العسكر علي السلطات التنفيذية و قضايا العدالة و السلام و الإقتصاد و الحريات و الإدارات الإقليمية و الشؤون الخارجية.

- إجازة قوانين إعادة هيكلة القوات النظامية و قانون و صلاحيات و هياكل أجهزة الأمن.

- إعداد و إجازة قوانين إعادة هيكلة الأجهزة القضائية و العدلية و المصادقة علي المواثيق العدليه الدولية و لجان التحقيق في قضايا الإبادة و المجازر التاريخية.

- مراقبة و ضبط عملية السلام و تفعيل (مفوضية السلام المدنية) محل بدعة (المجلس الأعلى للسلام) و إنفاذ مستحقات السلام.

- ضبط و مراجعة البرامج التنفيذية الإقتصادية و الخدمية و غيرها من مهام الجهاز التنفيذي.

- مراقبة و محاسبة إداء أجهزة الحكم المركزية و الإقليمية و تحقيق الدولة المدنية علي كل المستويات تمهيداً للإنتقال المدني الكامل

- إعداد قانون الإنتخابات و التحضير للمؤتمر الدستوري .

- الإشراف علي كافة التشريعات و البروتوكولات و القوانين المحليه و الإقليمية العالمية.

ثالثاً

البرلمان الثوري، كيف؟

- تفويض لجان المقاومه بالمركز و الأقاليم الثمانية عشر منذ الآن لإعلان البرلمان الثوري فوراً من حوالي ٣٠٠ عضو نيابة عن الشعب .

- إعلان البرلمان بتمثيل إقليمي متوازن (٣٠٠ عضو ÷ ١٨ إقليم) + تمثيل كتلة أسر (الشهداء و المفقودين و الجرحي و المصابين و الضحايا) إسوةً بتمثيل الأقاليم.

- تطبيق المعايير الفئوية و النوعية في كافة الأقاليم (نوعاً، عمراً، تخصصية .... إلخ) يشمل ذلك من تفوضهم الجماهير و لجان المقاومة إقليمياً من عناصر الأحزاب و الحركات التحررية كغيرهم من أفراد المجتمع دون تمييز أو مفاضلة، إذ ان كل إقليم أدري بشعابه و المنحازين لقضايا الجماهير و الثورة .

- محاربة إلتفافات و حجج المنتفعين من تغييب البرلمان الثوري أو تعطيله إلي حين قسمته في مذبحة محاصصات ذاتية و أنانية لا تخدم إلا المصالحة السياسية و تحيد عن قضايا الثورة.

- مساهمة كل المنابر الثورية في دعم التنوير و التفويض نحو البرلمان الثوري و ذلك عبر الدعم المتواصل لوحدة لجان المقاومة حول هذا الهدف المشروع المستحق، و وحدتها مطلقاً في مقدمة الثورة حارساً أميناً لا يلين ولا يتراجع عن حقوقنا ولا يتهاون في الواجبات .

#٣٠يونيو ✌

#البرلمان_الثوري_من_أجل_كافة_الإستحقاقات

#فض_الشراكه